آفاق القدرة التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 2020

الاستجابة لكوفيد-19

ملخص تنفيذي

كوفيد-19: الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة

مركز التجارة الدولية

ديمومة أثر التجارة

يدعم مركز التجارة الدولية الأعمال التجارية الصغيرة خلال أزمة كوفيد-19.
لمزيد من المعلومات، راجع http://www.intracen.org/covid19/

هذا المنشور هو مساهمة في الحملة السنوية ليوم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

يُقام يوم الشركات متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة (MSME) في 27 يونيو من كل عام.

تُعرض نتائج المنشور في مناقشة افتراضية عالمية يمكن الوصول إليها على الموقع:
www.intracen.org

© مركز التجارة الدولية 2020

مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة مشتركة ما بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

عنوان الشارع: ITC
54-56, rue de Montbrillant
1202 Geneva, Switzerland

العنوان البريدي: ITC
Palais des Nations
1211 Geneva 10, Switzerland

هاتف: +41-22 730 0111

فاكس: +41-22 733 4439

بريد إلكتروني: itcreg@intracen.org

إنترنت: http://www.intracen.org

كوفيد-19: الإغلاق الكبير
وأثره على المؤسسات الصغيرة

© shutterstock.com

المحتويات

مقدمة 1

ملخص تنفيذي 3

التجارة الدولية في حالة اضطراب 3

اختبارات إجهاد وبدايات جديدة لسلاسل التوريد 4

الإغلاق: التأثير على المؤسسات الصغيرة 5

النجاة من الجائحة 6

الاستعداد للوضع الطبيعي الجديد 8

بالأرقام 11

وردت في تقرير آفاق القدرة التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 2020 13

فهرس اللمحات التعريفية عن البلدان والأقاليم 13

رائد فكر 14

دراسات الحالة 14

مقدمة

انتهى العام 2019 بشعورٍ أن الاقتصاد العالمي كان يتأهب لعام 2020 مضطرب. كانت التوترات بين القوى التجارية الكبرى في ازدياد، واستمرت المخاوف بشأن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وظل تغير المناخ في مقدمة جدول الأعمال حيث صُنّف على أنه يمثل أكبر المخاطر العالمية على الأعمال التجارية في مسح أُجري عام 2019 لخبراء صناعة التأمين. وصل الدَّيْن العالمي إلى مستويات قياسية وأصبحت التغيرات التقنية السريعة تعرقل الطريقة التي يجري بها إنتاج السلع والخدمات وتداولها واستهلاكها.

في مركز التجارة الدولية، كنا نتأهب لإعداد أصحاب المصلحة لدينا - الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) - لمواجهة التحديات المقبلة. ومع ذلك، لم نكن نتوقع حدوث أزمة كبيرة بتلك السرعة، ولا أن تكون مختلفة تمامًا عن أي شيء شهدناه خلال هذا القرن حتى الآن.

تمثل جائحة كوفيد-19 أزمة عالمية غير مسبوقة أثّرت على صحة الإنسان ورفاهه الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. إنها أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية، حيث اتخذت الحكومات في مختلف أنحاء العالم تدابير لمنع انتشار الفيروس. ومع ذلك، أدى الوباء إلى تباطؤ اقتصادي على مستوى الكوكب أثّر على التجارة والاستثمار والنمو والتوظيف. تقدّر منظمة التجارة العالمية أن التجارة العالمية للبضائع في عام 2020 يمكن أن تنخفض بشكل حاد، ما بين 13% و 32%. وتُقارب تقديرات الخسائر العالمية في نمو الناتج المحلي الإجمالي حاليًا حول 5 نقاط مئوية.

رغم أن الوباء أثّر على كل ركن من أركان العالم، فإن الزلزال الاقتصادي الذي سبّبه كوفيد-19 لا يؤثر على الجميع بنفس الطريقة. مع قلة الموارد اللازمة لاجتياز العاصفة، كانت الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عرضةً بصورة خاصة لتداعيات الأزمة.

ستتأثر هذه الشركات في البلدان النامية بشكل غير متكافىء لا سيما في إفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. يغلب على الشركات الصغيرة النشطة في التجارة أن تكون أكثر تنافسية ومرونة. ومع ذلك، فقد اهتز العديد من هذه الشركات جرّاء الاضطرابات الخطيرة في سلاسل التوريد الدولية.

توفر اللمحات التعريفية عن البلدان، التي صُمّمت خصيصًا لهذا الإصدار والمتاحة لـ 85 اقتصادًا، توقعات تفصيلية لكيفية تأثير عمليات الإغلاق في الصين وأوروبا والولايات المتحدة على سلاسل التوريد الدولية.

كانت الآثار الاقتصادية للأزمات الصحية وحالات الإغلاق في الداخل والخارج مُدمّرة. تشير نتائج مسح أجراه مركز التجارة الدولية لتأثير كوفيد-19 على الأعمال، والمعروضة في هذا التقرير، إلى أن واحدة من كل خمس شركات صغيرة قد تُفلس خلال ثلاثة أشهر. مقابل كل إفلاس يُعلَن، أو متجر يُغلَق، أو محصول لا يُجمَع، أو انخفاض يحدث في الطلبات عبر الإنترنت، سيفقد الناس وظائفهم وستفقد العائلات، في كثير من الحالات، دخلها الوحيد. بالنسبة لإفريقيا - التي ينبغي أن توفر 12 - 15 مليون وظيفة سنويًا لمواكبة النمو السكاني المتزايد - قد تكون آثار أرقام العمالة هذه كارثية. وتتعرض إفريقيا لخطر فقدان صادرات قيمتها 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بسبب إغلاق المصانع في الخارج، وفقًا لتقديرات منهجيتنا الجديدة لسلاسل التوريد.

بصفته المنظمة الدولية الوحيدة المُكرّسة بالكامل لدعم القدرة التنافسية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خصّص مركز التجارة الدولية جميع الموارد الممكنة لمساعدة أصحاب المصلحة في التغلب على هذه الأزمة والتحضير للمستقبل:

- من خلال شبكتنا من مؤسسات دعم الأعمال، تواصلنا مع الشركات في جميع أنحاء العالم لفهم مخاوفها واحتياجاتها. تُعرَض في هذا التقرير نتائج هذا المسح الفريد من نوعه لتأثير جائحة كوفيد-19 على الأعمال.
- قمنا بوضع خطة عمل من 15 نقطة، تضمّنت تقديم مشورة ملموسة للشركات الصغيرة ومؤسسات دعم الأعمال والحكومات لمساعدة الشركات الصغيرة على تجاوز أزمة كوفيد-19 والمضيّ قُدُماً نحو المستقبل.

- نساعد الشركات ومؤسسات دعم الأعمال والحكومات حول العالم على تنفيذ خطة العمل وتطوير استجابة مرنة للأزمة.
- اتخذت مساعداتنا للشركات أشكالاً متعددة. فعلى سبيل المثال، نعمل مع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لنقل أعمالها إلى الإنترنت أو استحداث خطوط إنتاج جديدة - مثل حالة منتجي المنسوجات، الذين ينتقلون إلى إنتاج الأقنعة. بالتعاون مع شركاء دوليين رئيسيين من القطاع الخاص، قدمنا أيضًا ندوات عبر الإنترنت للمؤسسات التي تمتلكها نساء حول كيفية التعامل مع الأزمة الحالية.
- في إطار مكتب المساعدة للتجارة العالمية، والذي يمثل جهداً مشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، قدمنا ميزات محددة تتعلق بكوفيد-19 لمساعدة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تقييم كيفية تطور التدابير الحدودية في الداخل والخارج وإمكانية تأثيرها على أعمالهم.

تم تجميع الخبرات والأدلة التي جُمعت خلال الأشهر الأربعة الماضية في هذا التقرير. نأمل أن يُعين ذلك الشركات ومؤسسات دعم الأعمال والحكومات على فهم الآثار الاقتصادية المستقبلية بشكل أفضل، وعلى تصميم الاستجابات الأكثر فعالية.

يتجاوز التقرير الاستجابة الفورية للأزمة من خلال النظر إلى المستقبل. نتوقع أن يتسم هذا المستقبل، "الوضع الطبيعي الجديد" كما يسميه الكثيرون، بأربع خصائص.

أولاً، سيتعلّق المستقبل *بالمرونة*، لأن المجتمعات لن تقبل بعد الآن أن تتعرض على حين غِرّة لتهديدات خارجية.

ثانياً، سيكون المستقبل أكثر رقمية. لقد أظهر لنا هذا الفيروس القوة الكاملة لتلك التقنيات في سياق الأزمة.

ثالثاً، ينبغي أن يكون المستقبل *شاملاً*. لقد كانت العولمة الشاملة بالفعل مصدر قلق قبل الجائحة. سيكون من المهم ضمان أن تتمكّن مرحلة التعافي من "رفع جميع القوارب" للحفاظ على الدعم الشعبي للاقتصادات المفتوحة.

رابعاً، ينبغي أن يكون المستقبل *مستداماً* إذا أردنا تجنب أن تتمثل الأزمة العالمية القادمة في صدمة مناخية.

يتضمن جدول أعمال التجارة متعددة الأطراف بالفعل ثلاثة من هذه الموضوعات الأربعة. سيدخل موضوع المرونة في الحوار متعدد الأطراف. في رأينا، يجب أن يصحب هذا الابتكار إعادة تعريف للعلاقة بين النظام التجاري متعدد الأطراف وسلاسل التوريد العالمية. تتحقق المرونة داخل هذه السلاسل على أفضل وجه من خلال النُّهُج الجديدة تجاه إدارة سلاسل التوريد.

في مركز التجارة الدولية، ننضم إلى منصات متعددة الوكالات وشركاء يدعون إلى إقامة شراكات أقوى بين المشترين والموردين الرئيسيين وتوزيعٍ أكثرَ عدالة للمخاطر بين مختلف اللاعبين. يمكن للحكومات دعم هذه العملية من خلال مشاركات جديدة مع الجهات الفاعلة في سلاسل التوريد، وقد يكون لمنظمة التجارة العالمية دور تؤديه في هذه العملية.

عام 2020 ليس فقط هو عام جائحة كوفيد-19. فهو أيضاً عام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة التجارة العالمية. قد يدخل عام 2020 أيضًا كتب التاريخ كنقطة تحول. قد نكون واقفين الآن أمام خيار صعب بين كتل وطنية أو إقليمية في حالة إغلاق دائم، في مقابل عالم مفتوح يُدار بشكل أكثر عناية ومشاركة. يقف مركز التجارة الدولية بحزم إلى جانب الخيار الثاني، من خلال رسم خطة في هذا التقرير للخروج من الأزمة الاقتصادية بما يتوافق مع قيم الأمم المتحدة وجدول أعمال 2030.

دوروثي تيمبو

المديرة التنفيذية بالنيابة
مركز التجارة الدولية

ملخص تنفيذي

شكّل عام 2020 تحديًا كبيرًا للمجتمع العالمي. أدى انتشار فيروس كورونا الجديد، المعروف باسم كوفيد-19، إلى أزمة صحية لا مثيل لها في البلدان في مختلف أنحاء العالم. كان للأزمة تأثيرات غير مسبوقة وخطيرة على كافة جوانب تواصل الناس وعملهم وإنتاجهم وتجارتهم واستهلاكهم وحياتهم.

سرعان ما أصبحت التداعيات الاقتصادية للوباء واضحة، وكانت الشركات الصغيرة والمتوسطة على خطوط المواجهة. مع بقاء العاملين والزبائن في منازلهم، وتعرُّض سلاسل التوريد للاختبار من خلال عمليات الإغلاق، عانت الشركات الصغيرة التي توفر 70% من الوظائف في مختلف البلدان حول العالم وحوالي نصف النشاط الاقتصادي من هذه الضغوط.

التجارة الدولية في حالة اضطراب

ضرب الوباء العالم عندما كانت التجارة في حالة اضطراب بالفعل. انخفضت التجارة العالمية في جميع أرباع عام 2019، مع تكثُّف الانخفاضات في أوائل عام 2020 عبر موجة من التأثيرات المتتابعة بدأت في الصين.

تُظهر البيانات الشهرية المقدمة في هذا التقرير أن الصادرات الصينية انخفضت بنحو 21% في فبراير 2020 مقارنةً بالعام السابق. ورغم انتعاش الصادرات الصينية بشكل طفيف في مارس، بدأ الوباء في ضرب الصادرات من دول أخرى. انخفضت الصادرات من الدول الأوروبية والولايات المتحدة في مارس بنسبة 8% و 7% على التوالي مقارنةً بالعام السابق. لم تظهر الآثار الكاملة للأزمة بعد، حيث أُغلقت معظم البلدان في أواخر مارس أو أبريل 2020، ولم تكن البيانات عن الأشهر التي تلت ذلك متاحة وقت النشر.

يُعدّ السفر والسياحة من القطاعات الأكثر تضرراً. بحلول 7 مايو، حظرت 113 دولة السفر من أجل احتواء انتشار فيروس كوفيد-19. تتوقع منظمة السياحة العالمية أن ينخفض عدد السياح الدوليين بنسبة 60% إلى 80% في عام 2020 مقارنةً بعام 2019. ويعني ذلك انخفاضاً قدره 15 إلى 20 مرة أكبر مما كان عليه الحال خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008.

يُعدّ السفر والسياحة من الصناعات الرئيسية في العديد من البلدان النامية - ويُشكّل وصول السياح الدوليين مصدرًا رئيسيًا لصادراتها من الخدمات. تسعة من البلدان العشر التي تُعدّ الأكثر اعتماداً على صادرات السفر هي دول جزرية صغيرة نامية.

عندما يتعلق الأمر بتجارة البضائع، تشير البيانات القطاعية للصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى أن الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية والمركبات والملابس كانت من بين السلع الأكثر تضرراً. انخفضت صادرات جميع هذه المنتجات بنسبة 20% على الأقل منذ تفشي كوفيد-19.

تمثل الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر من 60% من تجارة سلاسل التوريد. وقد كان لذلك تأثير على الاقتصادات في كل مكان.

تواجه العديد من الاقتصادات النامية مزيدًا من الرياح المعاكسة بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، ما يزيد من تكاليف التجارة المُسعّرة بالدولار الأمريكي بين بلدان ثالثة. على أساس مُرجَّح تجارياً، ارتفع الدولار الأمريكي بنسبة 9.5% في الفترة فبراير - أبريل 2020 مقابل عملات الاقتصادات الناشئة. يؤدي ذلك إلى توليد المزيد من الضغط الهبوطي على التجارة الدولية.

ليست فقط الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر المصدرين في العالم إنها تمثل أيضًا جهات فاعلة رئيسية في سلاسل التوريد العالمية، وبالتالي مستوردين مهمين للمواد الخام وقطع الغيار والمكونات. لا تؤثر عمليات الإغلاق في هذه الاقتصادات الثلاثة على الأعمال التجارية المحلية فحسب - بل تؤثر أيضًا على الشركات في البلدان الشريكة وحتى الشركات في البلدان الثالثة التي ليس لها علاقة تجارية مباشرة مع الصين أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة.

هذه المراكز التجارية الرئيسية الثلاثة معاً، مسؤولة عن 63% من واردات سلاسل التوريد العالمية و 64% من صادرات سلاسل التوريد. يُقدّر مركز التجارة الدولية أن الاضطراب العالمي في مُدخلات التصنيع سيبلغ 126 مليار دولار أمريكي (الشكل 1).

سيكون لإغلاق المصانع في الاتحاد الأوروبي أكبر التداعيات على صادرات سلاسل التوريد للبلدان الأخرى. يتكامل الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في سلاسل التوريد العالمية، ويُعدّ أكبر مستورد للمدخلات الصناعية (الصين هي المُصدِّر الرئيسي) وأكبر سوق لكلٍّ من إفريقيا وآسيا.

قد يفقد المصدرون الأفارقة أكثر من 2.4 مليار دولار أمريكي من الصادرات في سلاسل التوريد للصناعة العالمية، وذلك بسبب إغلاق المصانع في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

قد يفقد المصدرون الأفارقة صادرات لسلاسل التوريد الصناعية العالمية تتجاوز قيمتها 2.4 مليار دولار أمريكي جرّاء الصدمة التي سببها إغلاق المصانع في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ينشأ أكثر من 70% من هذه الخسارة عن التعطل المؤقت لروابط سلاسل التوريد مع الاتحاد الأوروبي.

يتضمّن هذا التقرير لمحات تعريفية عن البلدان مع بيانات عن تجارة سلاسل التوريد (الشكل 2). تشير الأدلة في هذه اللمحات التعريفية إلى أن بضعة خطوط إنتاج وبضعة بلدان تدفع بالنتائج التي نشهدها على المستوى الإقليمي. على سبيل المثال، من المتوقع أن يخسر المغرب ما يقرب من 300 مليون دولار أمريكي من صادرات مجموعات أسلاك للسيارات إلى الاتحاد الأوروبي. ويمثل ذلك ما بين 15% و 20% من الخسارة الكاملة للصادرات الإفريقية إلى الاتحاد الأوروبي.

اختبارات إجهاد وبدايات جديدة لسلاسل التوريد

واجه وباء كوفيد-19 الحكومات في مختلف أنحاء العالم بتحدٍ تمثّل في توجيه السلع الأساسية، مثل الغذاء والمعدات الطبية، حيث تشتد الحاجة إليها لمعالجة الأزمة الصحية المباشرة. أدّى الطلب المرتفع على بعض المنتجات الصحية وانقطاع سلاسل التوريد والقيود اللوجستية إلى صعوبة هذا الأمر. تحسّباً لعدم تمكّن سكانها من الحصول على السلع اللازمة لمواجهة الأزمة الصحية المباشرة، فرضت العديد من الحكومات تدابير تجارية جديدة على هذه البنود.

ضمان الوصول إلى السلع الأساسية

وجد هذا التقرير أنه في أوائل مايو 2020 كان حظر التصدير والقيود الأخرى تغطي 73% من التجارة العالمية في المنتجات المتعلقة بالفيروس. ويطبق ما مجموعه 93 بلداً إجراءات تصدير مؤقتة تتعلق بالفيروس، مثل فرض حظر أو قيود على تصدير المنتجات الطبية، والأغذية بشكل أقل تواتراً.

يختلف تواتر ونوع قيود التصدير حسب المنطقة. تقيد قلة من البلدان الإفريقية تصدير السلع المتعلقة بكوفيد-19، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حقيقة أنها لا تصنّعها. تتضمن معظم قيود التصدير حول العالم الأقنعة، حيث يتعلق 55 تدبيراً بالأقنعة المنسوجة و 48 بالأقنعة المُزوّدة بمرشحات. تؤثر هذه التدابير على 90% و 76% من التجارة العالمية في المنتجيْن، على التوالي.

كما تختلف حصة واردات السلع المرتبطة بالفيروس التي تتأثر بالقيود أيضاً باختلاف المنطقة. تكون هذه الحصة الأعلى في إفريقيا بنسبة 74%، تليها 67% في آسيا والمحيط الهادي و 60% في الأمريكتين.

ورغم تطبيق 105 بلداً تدابير مؤقتة على الواردات المتعلقة بكوفيد-19، فإن معظمها يهدف إلى تسهيل الوصول إلى الإمدادات الطبية الأساسية أو الغذاء. قام ما يقرب من ثلاثة أرباع البلدان المتقدمة بإلغاء أو تخفيض التعريفات على المنتجات الطبية منذ بداية الأزمة. فقط 46% من البلدان النامية و 18% من أقل البلدان نمواً فعلت ذلك.

مع انتشار الفيروس في مختلف أنحاء العالم، أصبح من الواضح أن التدابير التي تقيد تجارة السلع الأساسية يمكن أن تحد بشدة من وصول الأشخاص الأكثر عرضةً للخطر إلى هذه المنتجات. في هذا السياق، أعلن وزراء مجموعة العشرين في مايو أن أي إجراءات طارئة "ضرورية" مصممة للتعامل مع كوفيد-19 ينبغي أن تكون "متناسبة وشفافة ومؤقتة [وتعكس] اهتمامنا بحماية الفئات الأكثر ضعفًا".

يغطي الحظر على التصدير وغيره من القيود الأخرى 73% من التجارة العالمية في السلع ذات الصلة بكوفيد-19.

تقوية سلاسل التوريد لتعزيز إنتاج السلع الأساسية

من الصعب توقع كيف ستتطور الإجراءات الوبائية والصحية لإدارة الأزمة خلال الأشهر القادمة. خرجت البلدان أو تخرج حالياً من وضع الإغلاق الكلي، رغم أن ذلك حدث في معظم الأماكن بطريقة مُقيّدَة لتجنب الزيادات الحادة في معدلات الإصابة الجديدة بالفيروس. من المرجح استمرار الأهمية الاستراتيجية الممنوحة لقطاع الإمدادات الطبية في المستقبل القريب. تقوم البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم بتقييم إمكانية زيادة الإنتاج لبعض المنتجات ذات الصلة بالصحة والتي تعتمد على المواد الخام المتاحة على نطاق واسع في منطقتها.

يتسم توريد المنتجات الطبية بتركيز شديد، حيث تمثل خمس دول فقط نصف الصادرات العالمية: ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا والصين وأيرلندا. تمثل البلدان النامية في إفريقيا والأمريكتين ومنطقة المحيط الهادي حصة صغيرة فقط من الصادرات العالمية لمعدات الحماية الشخصية. ومع ذلك، غالبًا ما تقوم هذه البلدان بتصدير حصة كبيرة من بعض المُدخلات لهذه المنتجات. يُتيح ذلك الفرص لتطوير سلاسل توريد إقليمية والمساعدة في تنويع العرض العالمي لهذه السلع.

تشير التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى أنه في حالة الأقنعة والقفازات والمطهرات في إفريقيا، والأقنعة والقفازات في الأمريكتين، والأقنعة في آسيا، والمطهرات في المحيط الهادي، تتوفر كميات كافية من المُدخلات لتطوير سلاسل توريد إقليمية لتلبية الطلب على هذه المنتجات ذات الصلة بكوفيد-19 في المنطقة (الشكل 3).

تعزيز البنية التحتية الفنية حول المعايير الصحية

مع الحاجة الملحة لمنع انتشار كوفيد-19، وصل الطلب على المطهرات ومعدات الحماية الشخصية إلى مستوى محموم. ولإتاحة هذه المواد للجمهور، تتبنى الحكومات في البلدان النامية أساليب مرنة في مراقبة الحدود. كما أنها تشجع شركاتها المحلية الصغيرة على إنتاج المطهرات والأقنعة رغم عدم وجود معايير وطنية لهذه المواد في بعض الحالات.

في هذا السياق، تلعب المعايير وهيئات تقييم الامتثال دوراً هاماً لضمان جودة وسلامة هذه السلع.

أولاً، ينبغي إتاحة معايير المنتجات للشركات الصغيرة. ثانياً، ينبغي أن تتبنى سلطات مراقبة الحدود نهجاً يقوم على أساس المخاطر للضوابط الرسمية، مُستفيدةً من البيانات السابقة لتقييم امتثال الموردين والمُصنّعين.

ثالثًا، عندما تكون هيئات إصدار الشهادات غير قادرة على إجراء عمليات تدقيق في الموقع لأسباب تتعلق بالسلامة، ينبغي السماح بعمليات التدقيق المكتبي في هذه الظروف الاستثنائية، بناءً على المستندات، والسجلات، والمقابلات مع أصحاب المصلحة، والصور، والمعلومات الأخرى المتاحة.

الإغلاق: التأثير على الشركات الصغيرة

يتعرض خُمس الشركات الصغيرة والمتوسطة لخطر الإغلاق بشكل دائم في غضون ثلاثة أشهر.

يغلب على الشركات الصغيرة أن تكون ضعيفة خلال الأزمات الاقتصادية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قلة مواردها اللازمة للتكيف مع السياق المتغير. جمع مسح مركز التجارة الدولية لتأثير كوفيد-19 على الأعمال أدلة على كيفية تأثير الوباء على 4,467 شركة في 132 بلداً.

يوضح تحليل هذه البيانات، التي جُمعت في الفترة 21 أبريل - 2 يونيو 2020، أن الوباء أثّر بشدة على 55% من المستجيبين. أفاد ثلثا الشركات متناهية الصغر والصغيرة أن الأزمة أثرت بشدة على عملياتها التجارية، مقارنةً بنحو 40% من الشركات الكبيرة (الشكل 4). قال خُمس الشركات الصغيرة والمتوسطة أنها تعرّضت لخطر الإغلاق بشكل دائم في غضون ثلاثة أشهر (الشكل 5).

في إفريقيا، قالت شركتان من كل ثلاث شركات إنها تأثرت بشدة بكوفيد-19، في الغالب من خلال انخفاض المبيعات (75%) و/ أو صعوبة الوصول إلى المُدخلات (54%).

كانت شركات الخدمات هي الأكثر تضرراً حول العالم. ففي خدمات توفير السكن والطعام، على سبيل المثال، قال 76% من الشركات التي شملتها الدراسة إن عمليات الإغلاق الجزئي والكامل أثرت بشدة على عملياتها التجارية.

أثّر كوفيد-19 بقوة على 64% من الشركات التي تقودها النساء مقارنةً بـ 52% من الشركات التي يقودها الرجال.

تعمل الشركات التي تقودها النساء في العديد من الصناعات الأكثر تأثراً بالأزمة على الفور، مثل توفير السكن والطعام وكذلك البيع بالتجزئة والبيع بالجملة. تستمر الاختلافات حتى عند أخذ توزيع النوع الاجتماعي عبر القطاعات بعين الاعتبار، حيث أعلنت 64% من الشركات التي تقودها النساء أن عملياتها التجارية تأثرت بشدة، مقارنةً بـ 52% من الشركات التي يقودها الرجال.

أفادت الشركات التي يقودها الشباب بارتفاع مخاطر إغلاق الشركة. قال حوالي 26% من الشركات التي يقودها شباب إنها تعرّضت لخطر الإغلاق بشكل دائم في غضون ثلاثة أشهر، مقارنةً بـ 18% من الشركات التي لا يقودها شباب.

العديد من الشركات غير المُسجّلة لدى السلطات الوطنية صغيرة ويتوفر لديها القليل من المال اللازم لتمويل نفسها عند إغلاق عملياتها. وجد مسح مركز التجارة الدولية لتأثير كوفيد-19 على الأعمال أن احتمال قيام المؤسسات غير النظامية بالإبلاغ بأن الوباء يدفعها نحو الإفلاس أكبر بـ 25%.

النجاة من الجائحة

كانت 21% من الشركات الصغيرة التي شملها المسح مرنة في استجابتها للأزمة، مقارنةً بـ 16% فقط من الشركات الأكبر.

تدرك الحكومات في مختلف أنحاء العالم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل كمحور أساسي يربط الوباء بالركود الاقتصادي الأوسع. بالإضافة إلى معالجة الأزمة الصحية، سارعت تلك الحكومات للتخفيف من تأثير كوفيد-19 على الشركات الصغيرة، وسنّ سياسات لمساعدتها على التعامل مع المخاطر المالية على المدى القصير والآثار التجارية طويلة الأمد. من المؤمّل أن يؤدي ذلك إلى التقليل من حالات تسريح الموظفين من العمل، ومنع الإفلاس، وتشجيع الاستثمار، ومساعدة الاقتصادات على الوقوف على أقدامها في أقرب وقت ممكن في أعقاب الأزمة.

كيف تحاول الحكومات حماية الشركات الصغيرة؟

تنفذ معظم الحكومات برامج للاستجابة لكلٍّ من العواقب الصحية والاقتصادية لـ كوفيد-19. ومع ذلك، اختلف حجم الاستجابات بشكل كبير من لا شيء تقريبًا إلى حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي. كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص، ارتفع مستوى التدابير المتعلقة بكوفيد-19 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ببساطة، تحصل الشركات الصغيرة في البلدان الأكثر ثراءً على مستوى من الدعم الحكومي أعلى من نظيراتها في البلدان الفقيرة.

قالت الشركات التي شاركت في مسح مركز التجارة الدولية كوفيد-19 للأعمال إن الاستثناءات الضريبية، والإعفاءات الضريبية المؤقتة، والبرامج المالية ستكون أكثر الإجراءات الحكومية فائدة.

كما سلّط ثلث الشركات الصغيرة الضوء على أهمية التحويلات النقدية، وأبدت تلك الشركات قلقها حول إمكانية النجاة من الأزمة. من ناحية أخرى، فضلت الشركات الكبرى برامج التوظيف لدعم دخل العاملين لديها.

نهج الأعمال في التعامل مع كوفيد-19: التراجع، والمرونة، وخفة الحركة

في الأيام الأولى للوباء، استجابت الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم بطرق متشابهة. فقد اتخذت خطوات لحماية الموظفين والعملاء من العدوى، وتواصلت مع العملاء بشأن ما إذا كانت الشركة ستغلق مؤقتًا. كما سعى العديد من الشركات للحصول على دعم من الحكومة ومجموعات الصناعة وشبكات دعم الأعمال.

فيما عدا هذه المهام الفورية المشتركة، تباينت الشركات في استجاباتها. اعتمد البعض استراتيجيات التراجع، من خلال سحب أصولهم حتى تمر الأزمة بسلام. قام العديد من الشركات بتسريح الموظفين أو بيع الأصول أو تحمّل ديون جديدة، وكل ذلك قد يضر بقدرتها على البقاء على المدى الطويل. اتبع حوالي 20% من الشركات التي شاركت في مسح مركز التجارة الدولية لتأثير كوفيد-19 على الأعمال هذا النوع من النهج.

اتبعت شركات أخرى استراتيجية للمرونة، من خلال تقليص أو تعديل أعمالها بشكل مؤقت بطريقة تسمح لها باستئناف عملها بكامل طاقتها في وقت لاحق. استلزمت المرونة أثناء الجائحة استراتيجياتٍ مثل تحويل تشكيلة المبيعات إلى قنوات عبر الإنترنت، أو الاستعانة بمورّدين جدد، أو تعلّم كيفية العمل عن بعد. اعتمد حوالي 60% من الشركات التي استجابت لمسح مركز التجارة الدولية هذا النهج للتعامل مع الوباء.

حوّلت الشركات الأكثر مرونة نفسها للتكيّف مع الوضع الجديد، وابتكرت منتجات جديدة مثل الأقنعة المُصمّمة أو تقنيات الاختبار السريع لاكتشاف الإصابة بالفيروس. عندما تعذّر عليها فتح أعمالها بسبب إجراءات الإغلاق، قامت تلك الشركات بإعارة العاملين لديها إلى شركات أخرى نشطة في الصناعات الأساسية. اعتمد ما يقرب من 21% من الشركات التي شاركت في مسح مركز التجارة الدولية لتأثير كوفيد-19 هذا النهج للتعامل مع الوباء.

كشفت الردود على المسح أن الشركات الصغيرة كانت أكثر عرضةً بدرجة كبيرة لتبني استجابات مرنة للأزمة من الشركات الأكبر. في الوقت نفسه، غلب عليها أيضًا اعتماد استراتيجيات التراجع أكثر من الشركات الكبيرة. كانت الشركات الصغيرة التي تقوم بالتصدير أقل عرضةً بدرجة كبيرة لاتخاذ نهج التراجع من تلك التي كانت تبيع محليًا فقط.

من جانبها، كان من المرجح أكثر أن تتبنى الشركات الكبيرة نهجًا مرنًا مقارنةً بالشركات الصغيرة، ما يؤكد قدرتها الأكبر على اجتياز العاصفة. نخلص من هذا التحليل إلى أنه بينما تستطيع الشركات الكبرى البقاء والصمود، يتعين على الشركات الصغيرة أن تتكيف بطريقة مرنة أو تنهار.

يهدف العديد من برامج المساعدة إلى دفع الشركات الصغيرة والمتوسطة المعرضة للخطر من نهج التراجع في التعامل مع الأزمة إلى استراتيجيةٍ أكثر مرونة وديمومة. حتى أن بعض البرامج تشجع تلك الشركات على القفز نحو نوع من المرونة وخفة الحركة يُتوقع رؤيته بصورة خاصة في الشركات الصغيرة ذات الطبيعة الدينامية.

تُعدّ الشفافية وتوفر المعلومات أموراً حيوية كي تتمكن الشركات من الاستفادة من برامج المساعدات الحكومية. لذلك، من المثير للقلق أن أكثر من نصف المستجيبين للمسح وجدوا صعوبة أو صعوبة بالغة في الوصول إلى المعلومات والاستحقاقات ضمن حزم المساعدة الحكومية المتعلقة بكوفيد-19.

الدور الرئيسي لمؤسسات دعم الأعمال

تقدم مؤسسات دعم الأعمال خدمات للشركات، وتمثل مصالحها بهدف تعزيز نموها. تضم هذه المؤسسات غرف التجارة، وجمعيات القطاعات، ومنظمات ترويج التجارة، ووكالات تشجيع الاستثمار، وكذلك التعاونيات. عندما تتعاون هذه المؤسسات، فإنها تخلق فرصاً لنمو الشركات، وتوفر مزايا تنافسية للبلد، وتساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لمساعدة الشركات على التعامل مع الأزمة، يمكن لمؤسسات دعم الأعمال تقديم معلومات بشأن كوفيد-19 من منظور الأعمال، ربما من خلال صفحة ويب متخصصة.

يمكن لمؤسسة لدعم الأعمال الجمع بين الشركات، ومطابقة فرص الأعمال مع عرض مقدّم مشترك أو حاجة مشتركة، واختبار الرغبة في التعاون بطرق محايدة وعادلة وتحترم الحساسيات التجارية. يمكن للشركات التي تعمل معًا تقليل التكاليف من خلال عمليات الشراء المشتركة، والاستفادة من وفورات الحجم، والوصول إلى فرص جديدة من خلال تبادل المعرفة والموارد.

تستفيد المؤسسات الجيدة لدعم الأعمال من معرفتها بالأعمال التجارية، وقدراتها التنظيمية، ومصداقيتها لتمثيل الشركات متناهية الصغر والصغيرة، والتأكد من أن احتياجات تلك الشركات معروفة لدى واضعي السياسات والمموّلين. على سبيل المثال، يمكن أن يشترك بنك مع مؤسسة لدعم الأعمال في الترويج لقرض مصرفي طارئ بمتطلبات ضمان مُخفّضة للشركات التي لها سجل في التعامل مع مؤسسة دعم الأعمال.

الاستعداد لـ "الوضع الطبيعي الجديد"

مع رفع إجراءات الإغلاق بشكل تدريجي في الصين وأوروبا وأماكن أخرى في العالم، يوجّه أصحاب الأعمال وصناع السياسات تركيزهم نحو عالم ما بعد الوباء. سيتعين على الشركات ومؤسسات دعم الأعمال والحكومات التكيّف مع هذا "الوضع الطبيعي الجديد" خلال الأشهر والسنوات المقبلة.

أربع خصائص رئيسية لـ "الوضع الطبيعي الجديد"

سيكون الوضع الطبيعي الجديد مرنًا ورقميًا وشاملاً ومستدامًا.

إذا اغتنم العالم الفرص التي تتيحها هذه الأزمة لمواجهة التحديات الأساسية في الاقتصاد العالمي، يمكن أن يؤكد الوضع الطبيعي الجديد على المرونة إزاء التغيّرات والصدمات غير المتوقعة، ويتبنّى الإمكانيات التي توفرها الرقمنة، ويعطي الأولوية للشمولية، ويقود إلى النمو المستدام.

المرونة

لقد تعلمت البلدان درساً مهماً في الأيام الأولى للوباء عندما سارعت لتعزيز شركاتها الصغيرة. اتّضح أن تعزيز مرونة الأعمال في الأوقات الجيدة سيساعد الشركات على الخروج من الأزمات، ويقلل من احتمالات الإفلاس، ويُحسّن حالة الاقتصاد.

يمكن أن يساعد التنويع، والتواصل مع مؤسسات دعم الأعمال، وإقامة آليات للتمويل الاحتياطي على المساهمة في زيادة مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للشركات الصغيرة التي تنشط في سلاسل التوريد الدولية، ستكون علاقتها المرنة بالمشترين والموردين مهمة أيضًا بدرجة كبيرة.

الرقمنة

كانت التقنيات الرقمية مزدهرة قبل أن يضرب الوباء. أثناء عمليات الإغلاق، تحولت أجزاء كاملة من اقتصادات العالم إلى منصات رقمية. من خلال العمل عن بعد، والتعلم عن بُعد، وعقد المؤتمرات عن بُعد، وتقديم الخدمات الصحية عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية واصلت الحياة مسيرها في العديد من مناطق العالم في النصف الأول من عام 2020.

كانت العولمة الشاملة بالفعل مصدر قلق قبل الوباء. تسنح الآن فرصة فريدة لنقوم بإعادة بناء النظام الدولي معًا، بطريقة لا تترك أحداً يتخلف عن الركب.

في الأشهر والسنوات القادمة، لن تكون المرافق الرقمية اختيارية. سيتوقع المستهلكون والعملاء والشركاء التجاريون والعاملون وجودها كأمور مفروغ منها. ومع ذلك، يجب أن يكون التحرك نحو التقنيات الرقمية مصحوبًا بالمساعدة الفنية، وبناء المهارات، ودعم البنية التحتية لضمان كونها شاملة وعادلة.

الشمول

كما هو الحال في كثير من الأحيان مع الأزمات، سلط كوفيد-19 الضوء على أولئك المحرومين اقتصاديًا، مثل عمال القطاع غير النظامي، والمهاجرين، والعاملين في الشركات متناهية الصغر. كانت العولمة الشاملة بالفعل مصدر قلق قبل الوباء. تسنح الآن فرصة فريدة لنقوم بإعادة بناء النظام الدولي معًا، بطريقة لا تترك أحداً يتخلف عن الركب. سيكون من المهم ضمان أن تتمكّن مرحلة التعافي من "رفع جميع القوارب" للحفاظ على الدعم الشعبي للاقتصادات المفتوحة.

الاستدامة

في مسح عام 2019 لخبراء صناعة التأمين، صُنّف تغيّر المناخ على أنه أعلى المخاطر التي يواجهها قطاع الأعمال العالمي. وقد أدت الاحتمالية المرتفعة والتأثير الشديد للمخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ إلى وضعه في المرتبة الأولى في تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

لا يوجد سبب للاعتقاد بأن مخاطر المناخ ستخف حدتها بمجرد انتهاء الأزمة الصحية. ولذا ستظل الاستدامة مهمة في الاقتصاد العالمي الجديد. قد يكون من الحكمة إجراء تعديل تحديثي لكلٍّ من المتطلبات الصحية المتعلقة بكوفيد-19 ومدى الملاءمة للبيئة.

إدارة التجارة في الوضع الطبيعي الجديد

تُعيد الشركات الصغيرة فتح أبوابها من جديد في عالم أعيد تشكيله بسبب الوباء. إنها لا تعمل في فراغ: فهي تعمل في نظام إيكولوجي تجاري سيُسهم فيما إذا كانت ستغرق أو ستسبح في الوضع الطبيعي الجديد. ستحدد مرونة هذا النظام الإيكولوجي إلى حد كبير مستقبل التدفقات التجارية ودور الشركات الصغيرة في التجارة الدولية.

إدارة سلاسل التوريد لضمان المرونة

يتطلب الأمر نُهُجاً جديدة للإدارة لضمان مرونة سلاسل التوريد.

بالنظر إلى أهمية سلاسل التوريد في التجارة الدولية، ستكون مرونتها ذات أهمية كبيرة لمستقبل التجارة. غالبًا ما تضطلع الشركات الرائدة بدور مهم في توجيه سلاسل التوريد، واتخاذ القرارات بشأن ممارسات الإنتاج، والتمييز التجاري للمنتجات، وتحديد مصادر الإمداد، والمبيعات.

في العديد من الحالات خلال الأزمة، مررت الشركات الرائدة عبء المخاطر على طول سلسلة التوريد إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الضعيفة في البلدان النامية. ونتيجةً لذلك، تسببت الصدمة في فقدان الوظائف والإفلاس في هذه الاقتصادات.

يجب على الشركات الرائدة إعادة تصميم نهجها في التعاون وتقاسم التكاليف مع الموردين الصغار لضمان التشارك في القيمة بقدر أكبر من المساواة. تؤدي الثقة المتبادلة التي تنشأ عن ذلك إلى تشجيع تبادل المعلومات والعمل الجماعي لمواجهة التحديات. في الواقع، يمكن أن يكون "رأس المال الاجتماعي" هذا في سلاسل التوريد أمراً حاسمًا لنقل المعلومات والأموال حسب اللزوم والاستجابة للأزمات.

المعايير والأنظمة للوضع الطبيعي الجديد

ستحكم المعايير واللوائح الجديدة الأعمال التجارية عبر الحدود بشكل متزايد - بما في ذلك السفر والسياحة - أثناء تعافيها. تنقسم هذه المعايير واللوائح إلى فئتين.

تساعد الفئة الأولى الشركات على تلبية متطلبات السوق الجديدة. وتشمل معايير نظام الإدارة بشأن الجودة، وسلامة الأغذية، والصحة والسلامة المهنيتين، والمُساءلة الاجتماعية، فضلاً عن المعايير المحددة للمنتجات.

تتعلق الفئة الثانية بالأمن والمرونة وإدارة المخاطر، وتشمل إدارة استمرارية الأعمال، وإدارة الطوارئ، وإدارة الأزمات، وأمن سلاسل التوريد.

ينبغي أن تنشط هيئات المعايير الوطنية في إشراك القطاع الخاص كوسيلة لتوفير الحلول والدعم والمشورة بشأن المعايير ذات الصلة المتاحة للشركات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات الدولية، بالشراكة مع مؤسسات دعم الأعمال، تقديم المساعدة الفنية للشركات الصغيرة فيما يتعلق بالتدريب والخدمات الاستشارية لتنفيذ هذه المعايير.

والأهم من ذلك، ينبغي أن يكون هناك تعاون وتنسيق أوثق بين المنظمات الدولية ومؤسسات دعم الأعمال التجارية والهيئات التنظيمية من أجل تضافر جهودها لمساعدة الشركات الصغيرة وضمان بيئة عادلة للأعمال.

إعادة تشكيل تعددية الأطراف

لا تواجه البشرية اليوم جائحة كوفيد-19 وحدها، بل مصحوبةً باختلالات ذات تأثيرات عميقة على الجبهات التقنية والبيئية والتجارية والمالية أيضًا. هذه التحديات معقدة وعالمية ومترابطة بحيث لن تتمكن أي حكومة أو منظمة حكومية دولية من حلها بمفردها. توفر فترة التعافي من الجائحة فرصة فريدة للتعاون العالمي لإعادة بناء النظام الدولي، بما في ذلك في مجال التجارة الدولية.

بالنسبة للنظام التجاري متعدد الأطراف، قد يعني ذلك تبنّي مفاهيم جديدة، ومجالات عمل جديدة، وشراكات جديدة.

أثّر إغلاق المصانع في الخارج على الشركات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم، حيث عبَرت صدمات العرض والطلب الحدود عبر سلاسل التوريد المُعطّلة. يمكن لسلاسل التوريد المرنة أن تنقل المعرفة، وتوفر الاستقرار، وتضمن المرونة في ظل الوضع الطبيعي الجديد.

هناك مقترحات حول كيفية ربط الجهات الفاعلة في سلاسل التوريد بالنظام التجاري متعدد الأطراف، على سبيل المثال، من خلال إنشاء مجالس سلاسل التوريد. يمكن أن يؤدي تنفيذ بعض هذه المقترحات إلى تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.

قد تركز المناقشات المستقبلية على المستوى متعدد الأطراف بشكل أكبر على طريقة عمل الشبكات اللوجستية. لقد انعكس هذا بالفعل في البيانات الوزارية لمجموعة العشرين أثناء الوباء. كما ستجري مراجعة إجراءات تسهيل التجارة والجمارك، وذلك لضمان قدرة أجهزة مراقبة الحدود على تطبيق الضوابط اللازمة بأمان فيما يتعلق بالمعايير واللوائح الجديدة مع الحفاظ على معابر حدودية سلسة.

ستُعرّض التدابير اللازمة لدعم الاقتصاد الحقيقي في هذه الأزمة الاستثنائية الميزانيات الحكومية في معظم البلدان للضغوط، وخاصةً في الاقتصادات النامية والناشئة. تتطلب الاستجابات لهذه التحديات تعاونًا دوليًا، نظرًا لأن استقرار النظام المالي على المحك. لا يحكم نظام التجارة متعدد الأطراف نظام التمويل العالمي، ولكن التمويل والاقتصاد الحقيقي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا. سيُعرّض تجاهل هذه الروابط المتبادلة النظام التجاري متعدد الأطراف للخطر، بينما سيؤدي التعامل مع هذه الروابط إلى تقويته.

في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة والخامسة والعشرين لمنظمة التجارة العالمية، حان الوقت لبدء عملية للتنسيق الدولي من أجل نهجٍ يُعنى بالمجتمع بأسره للتعامل مع خطر كوفيد-19، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى التي تلوح في الأفق. سيمثّل وجود نظام تجاري عالمي مفتوح ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الإصلاحات التي تُمكّن منظمة التجارة العالمية من معالجة الحقائق الحالية في التجارة الدولية، جزءًا من الحل أيضاً.

بالأرقام

الشكل 1 توقعات الركود في صادرات مُدخلات التصنيع لسلاسل التوريد

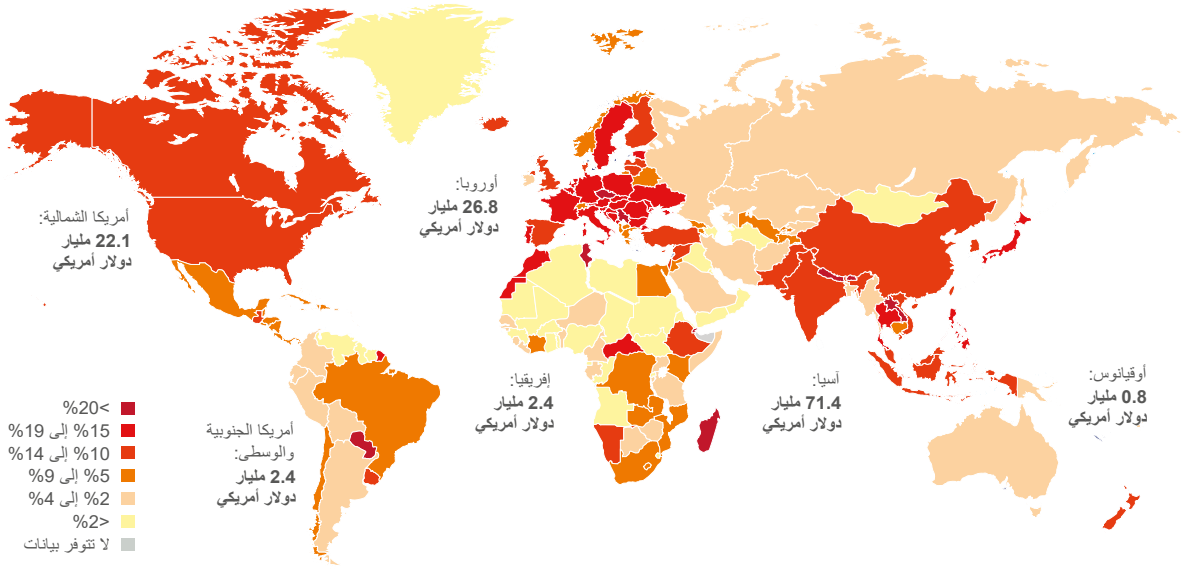

ملاحظة: تشير الألوان إلى حصة صادرات سلاسل التوريد من إجمالي صادرات البلد. تشير القيم إلى الخسارة المتوقعة للصادرات الصناعية في عام 2020. لا تشمل البيانات الخاصة بأوروبا التجارة داخل الاتحاد الأوروبي. لبرمجيات المستخدمة لإنتاج الخرائط لا تُطبق.

المصدر: مركز التجارة الدولية.

الشكل 2 الفقدان المتوقع للصادرات الصناعية في عام 2020 بسبب تعطل سلاسل التوريد

قطاعات التصدير الأكثر تضرراً في الأمريكتين

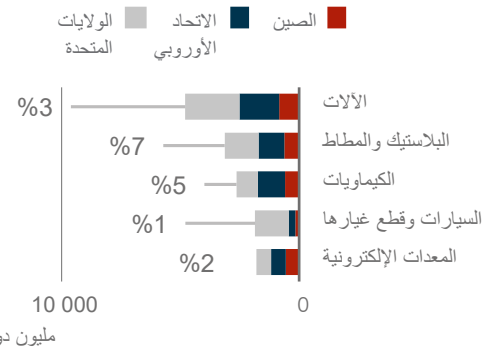

ملاحظات: تشير القيم إلى الخسارة المتوقعة في تصدير المُدخلات إلى الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام 2020. تمثل النسب المئوية جزء الخسارة في إجمالي صادرات المنطقة. يُحتسب الاضطراب المتوقع في سلسلة التوريد على أنه خسارة للمُدخلات المستوردة، بافتراض إغلاق جميع المصانع في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لمدة شهرين، مع مراعاة التأثير المباشر فقط لسلسلة التوريد.

المصدر: أدوات تحليل السوق لمركز التجارة الدولية للإحصاءات التجارية.

أمثلة مختارة من اللمحات التعريفية عن البلدان

- في الأرجنتين، من المرجح فقدان صادرات مواد كيميائية إلى الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بقيمة 21 مليون دولار أمريكي في عام 2020. هناك عدد أكبر من المتوسط من الشركات الصغيرة والمتوسطة والنساء العاملات في سلسلة التوريد هذه.
- في بربادوس، من المتوقع انخفاض صادرات المعدات الإلكترونية بنسبة 10% على الأقل في عام 2020 بسبب تعطل سلسلة التوريد.
- في البرازيل، يُتوقع انخفاض صادرات المعادن الحديدية إلى الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بقيمة 336 مليون دولار أمريكي في عام 2020. يتميز هذا القطاع بنسبة أعلى من المتوسط من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- في المكسيك، يُتوقّع أن تصل الخسارة في صادرات الآلات إلى 1.81 مليار دولار أمريكي، والسيارات وقطع غيارها إلى 936 مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك في الغالب إلى انقطاع روابط سلاسل التوريد مؤقتًا مع الولايات المتحدة.

الشكل 3 يمكن أن تعتمد إفريقيا والمحيط الهادي على الإمدادات المحلية لمُدخَلات المُطهّرات

ملاحظة: السعر المُقدّر للإيثانول - 0.63 دولار أمريكي للتر، والجليسرين - 2.06 دولار أمريكي للتر.
المصدر: مركز التجارة الدولية.

الشكل 4 تشهد الشركات الأصغر تأثراً أكبر جرّاء كوفيد-19

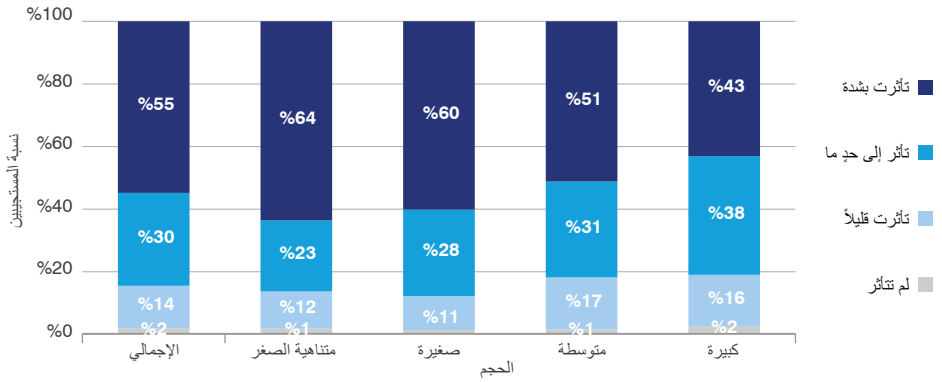

المصدر: تستند حسابات مركز التجارة الدولية إلى المسح الذي أجراه المركز لتأثير كوفيد-19 على الأعمال. جُمعت بيانات عن 2170 شركة في 121 بلداً في الفترة 21 أبريل - 2 يونيو 2020.

الشكل 5 الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي يقودها الشباب معرضة بدرجة كبيرة لخطر الإغلاق بشكل دائم خلال الأشهر المقبلة

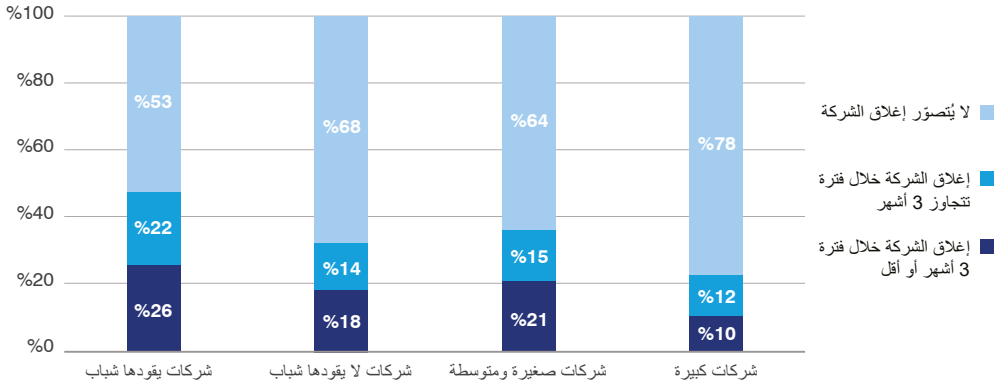

المصدر: تستند حسابات مركز التجارة الدولية إلى المسح الذي أجراه المركز لتأثير كوفيد-19 على الأعمال. جُمعت بيانات عن 2547 شركة في 127 بلداً في الفترة 21 أبريل - 2 يونيو 2020.

فهرس اللمحات التعريفية عن البلدان

1. أنتيغوا وبربودا
2. الأرجنتين
3. أرمينيا
4. أستراليا
5. النمسا
6. أذربيجان
7. بربادوس
8. بلجيكا
9. بليز
10. بنين
11. البوسنة والهرسك
12. البرازيل
13. بلغاريا
14. بوركينا فاسو
15. كندا
16. تشيلي
17. الصين
18. كوستاريكا
19. كرواتيا
20. قبرص
21. تشيكيا
22. الدنمارك
23. إكوادور
24. السلفادور
25. إستونيا
26. إسواتيني
27. فنلندا
28. فرنسا
29. جورجيا
30. ألمانيا
31. اليونان
32. غواتيمالا
33. منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
34. هنغاريا
35. أيسلندا
36. الهند
37. أيرلندا
38. إسرائيل
39. إيطاليا
40. اليابان
41. كازاخستان
42. قيرغيزستان
43. لاتفيا
44. ليتوانيا
45. لوكسمبورج
46. منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
47. مدغشقر
48. ماليزيا
49. مالطا
50. موريشيوس
51. المكسيك
52. المغرب
53. موزمبيق
54. ناميبيا
55. هولندا
56. نيوزيلندا
57. نيجيريا
58. مقدونيا الشمالية
59. النرويج
60. باراغواي
61. بيرو
62. الفلبين
63. بولندا
64. البرتغال
65. جمهورية كوريا
66. رومانيا
67. الاتحاد الروسي
68. المملكة العربية السعودية
69. السنغال
70. صربيا
71. سنغافورة
72. سلوفاكيا
73. سلوفينيا
74. جنوب إفريقيا
75. إسبانيا
76. السويد
77. سويسرا
78. طاجيكستان
79. تايلاند
80. تركيا
81. المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
82. الولايات المتحدة الامريكية
83. أوروغواي
84. زامبيا
85. زيمبابوي

رائد فكر

وامكيلي مين
النمو الإفريقي:
نموذج جديد
لعالم ما بعد كوفيد-19

دراسات الحالة

كان المرشدون السياحيون الشباب في غامبيا في طليعة المشاركين في حملات التوعية والوقاية من وباء كوفيد-19

تبقى الشركات الصغيرة على أهبة الاستعداد لاستقبال السياح في ميانمار، بعد زوال وباء كوفيد-19

الحفاظ على الزخم أثناء الأزمات

تُشكّل الشركات الناشئة الأوغندية جزءاً من الحل لأزمة الجائحة

استفادت الشركات الصغيرة في غينيا من اللوجستيات الحضرية

تتناول سلسلة الندوات عبر الإنترنت للنساء في قطاع الأعمال تأثير كوفيد-19 على الشركات الصغيرة

"العلامة التجارية بوتان" تتحدى كوفيد-19

يساعد شهر مركز التجارة الدولية - الصين الشركات على التكيف مع الواقع الجديد

طُبع بواسطة خدمة الطباعة الرقمية لمركز التجارة الدولية.

يتوفر التقرير مجاناً على شكل ملف بصيغة pdf على موقع مركز التجارة الدولية على الإنترنت:
www.intracen.org/publications

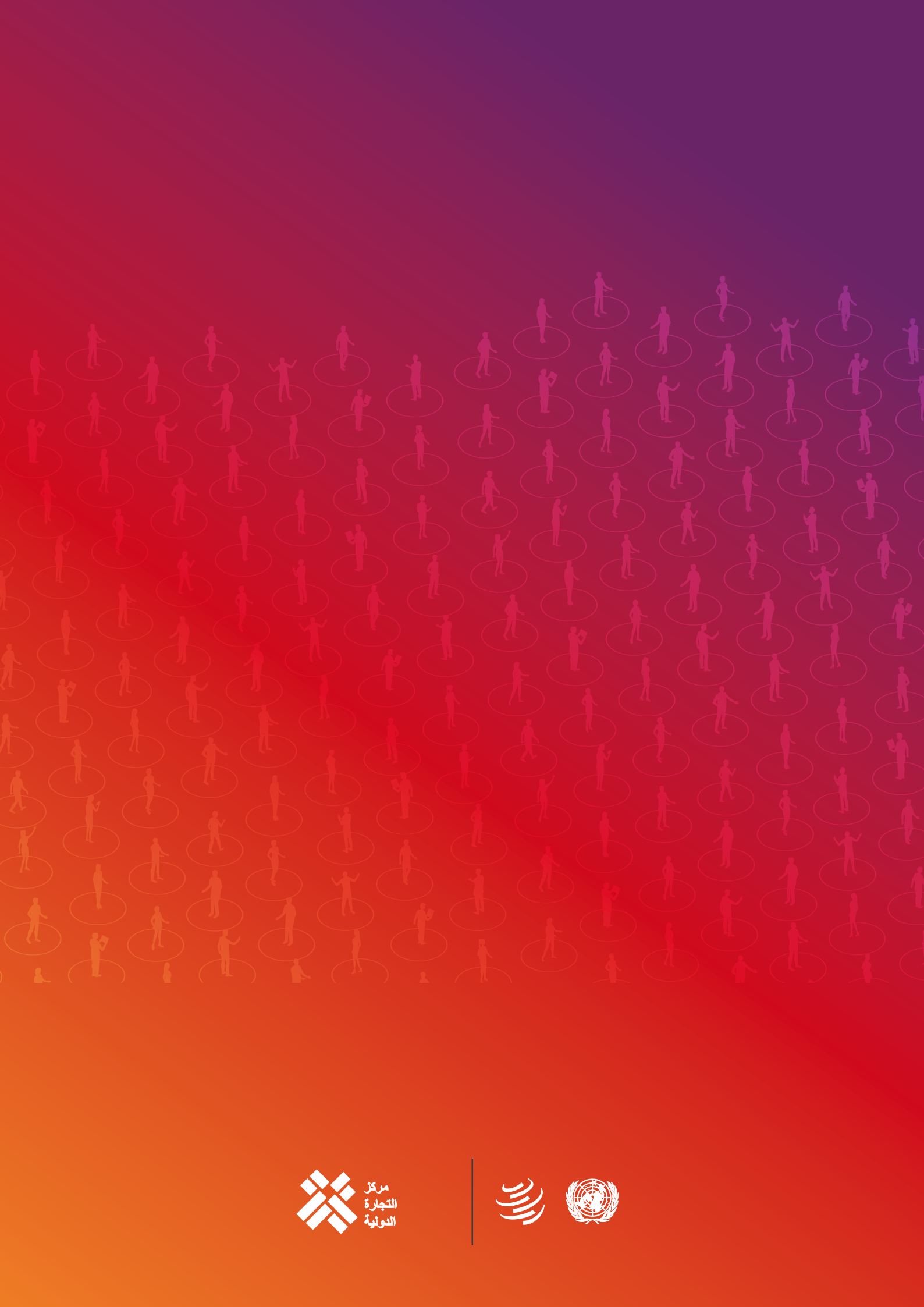
مركز
التجارة
الدولية